

فعالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط هيكل الاقتصاد

الجزائري - دراسة تحليلية -

The effectiveness of banking finance for small and medium enterprises in activating the structure of the Algerian economy - analytical study -د. صاولي مراد¹ د. بومعروف الياس² د. عبد الرحمان فارس³¹ جامعة 08 ماي 1945، قالة، mouradsaouli5@gmail.com² جامعة سطيف 1، boum_lyes@yahoo.fr³ جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، abderrahmani.fares@gmail.com

تاريخ النشر: 01/10/2020

تاريخ القبول: 15/04/2020

تاريخ الإرسال: 14/03/2019

ملخص:

إن استقرار النظام المصرفي وقدرته على تحقيق التوازن في قدراته التمويلية يتم عن طريق تحقيق أهدافه المتمثلة أساسا في الربحية ومواجهة مخاطر الاستثمار حيث يلعب الجهاز المصرفي دور كبيرا في تمويل المؤسسات الصغيرة حيث ينعكس ذلك بشكل إيجابي على التنمية الاجتماعية التي تؤدي بدورها بوظيفة التنمية الاقتصادية، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أداء النظام المصرفي الجزائري ومدى إمكانياته في تمويل التنمية الاقتصادية ولا شك أن تحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايدة وقابلة للاستمرار يتطلب إزالة العوائق أمام مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ، مستخدمين في ذلك أساليب المنهج الوصفي من خلال التعرض إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة (المفاهيم النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتمويل المصرفي)، كما تم إتباع المنهج التحليلي في تحليل طبيعة العلاقة بين مختلف متغيرات الدراسة أي دراسة العلاقة التي تربط التمويل المصرفي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لقد توصلت الدراسة إلى أنه يجب العمل على ربط نشاط البنوك المحلية بعمليات تجارية بعيدة عن المخاطر وسريعة العائد لذلك توصي الدراسة على أنه يجب التوجه نحو إعادة النظر في هيكل أسعار الفائدة المتعلقة باقتراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الأولوية الإستراتيجية .

الكلمات المفتاحية: التمويل ، مؤسسات صغيرة ومتوسطة ، مصارف. اقتصاد وطني.**Abstract**

The stability and the ability of the banking system to preserve it's financial capabilities is achieved by profitability and facing the investment risks. As we know, the banking system plays a great role in financing small and medium enterprises which reflects positively on social Societal development, and consequently the economic development. This study aims to assess the performance of Algerian banking system in financing the economic development. Achieving sustainable economic development requires removing all obstacles faced by SME in financing. The study uses the descriptive approach to analyse the relationship between various concepts related to SME financing. he study concluded the activities of local trading banks is highly linked to low risks and high return business. It recommends that the interest rates structure must be related to strategic priorities of SME.

Keys words: financing, SME, banking system, national economyالمؤلف المرسل: صاولي مراد، الإيميل: mouradsaouli5@gmail.com

أولا : الجانب المنهجي:

تمهيد:

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية اتجهت العديد من إلى التغيير الهيكلي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، مما زاد الاهتمام بالمؤسسات الاقتصادية و كان نتيجة لذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تلعب دورا مهما في مجال التنوع الاقتصادي، وبهدف تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بصفة خاصة وتجميع الودائع وتوظيفها، من خلال تفعيل الدور الحيوي الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار البنوك العمود الفقري للحياة الاقتصادية في مختلف الدول من خلال الدور التمويلي الذي تقوم به ، حيث يعد التمويل المصرفي أهم محرك تقوم على أساسه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأعظم انشغال تسعى الدولة للاهتمام به. التي بدورها تسعى إلى دحر العراقيل والمشاكل التي تعيق نمو هذه المؤسسات و خاصة مشكل التمويل

حيث وليت له مهمة تحسين العلاقة بين البنك و المؤسسات الاقتصادية و هذا بتوسيع مهام البنك و الزيادة في المنتجات والخدمات المالية الموجهة لتمويل قطاع هذه المؤسسات كما تعددت أشكال هذه البنوك وتنوعت وظائفها وأه دافها بمهدف توجيه الأموال المدخرة نحو أفضل الاستعمالات، إلا أن وضعية عدم الثقة الحاصلة بين تلك المؤسسات المالية والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطرح العديد من المشاكل نظرا لأن منح القروض المصرفية يتطلب فضلا عن دراسة الجدوى توفر الضمانات الكافية لمنح القروض ومخاطر أخرى كإجراء تغييرات في الأنظمة الاقتصادية أو السياسية للدولة و ماله من آثار عكسية على نشاط المؤسسات الاقتصادية و مقدرتها على السداد . ومن هذا المنطلق ومن أجل التوفيق بين متطلبات البنوك واحتياجات تلك المؤسسات كان على الدولة وضع العديد من الآليات والإجراءات المساعدة على الحد من المشاكل والصعوبات التي يواجهها كل طرف وفي إطار التمويل المصرفي وحيوية الموضوع وأهميته جعلتنا نكتشف أن هناك جوانب يجب مناقشتها و تحليلها، من خلال طرح التساؤل الجوهرى التالي:

✓ مشكلة الدراسة:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العديد من العراقيل في الجزائر رغم الدور الجوهرى الذي تقوم به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي مقدمة تلك العراقيل مشكلة التمويل، حيث تعاني هذه المؤسسات من عدم توافر مصادر التمويل اللازمة للقيام بدورها التنموي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

- ما مدى الخطر الذي يمكن أن تواجهه المصارف من خلال الدور الحيوي الذي تقوم به في عملية التمويل ، وما مدى فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية في منح القروض ؟

وتتفرع عن هذا التساؤل الجوهرى التساؤلات الفرعية التالية:

كيف يمكن للجهاز المصرفي أن يساهم في تجاوز عقبة وحل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفع عجلة النمو الاقتصادي ؟

كيف يمكن النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي، من خلال دعمها من طرف الجهاز المصرفي الوطني ؟

ما هو واقع وآفاق وجدوى دراسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

✓ أهداف الدراسة:

- توضيح التطور الكبير الذي شهده المشاريع الاستثمارية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الدور الحيوي الذي يلعبه التمويل المصرفي

- الوقوف عند محددات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- الوقوف عند مخاطر التمويل البنكي و كيفية التحكم فيها

- توضيح صيغ التمويل المختلفة في البنوك الجزائرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

✓ أهمية الدراسة:

من خلال تسليط الضوء على دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري وبيان دورها و أهميتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تقديم أهم صيغ التمويل المستحدثة المبتكرة منها والتقليدية و الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتوضيح مختلف العراقيل التي تحول دون تطبيقها في الاقتصاد الوطني

✓ فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى : تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور فعال في تحريك عجلة النمو الاقتصادي .

-الفرضية الثانية: تحض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمكانة كبيرة ضمن المنافسة الدولية يتطلب ترقيتها وكذا دعمها من طرف البنوك

- الفرضية الثالثة: يعتبر منح القرض المصرفية في الجزائر لغرض التمويل من أصعب القرارات التي يتخذها البنك بسبب الأخطار التي يمكن أن يواجهها لهذا يتطلب الأمر دراسة الجدوى وتوفير الضمانات الكافية لمنح القروض

أولاً- الأدبيات النظرية للمفاهيم المرتبطة بالتمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- إشكالية تمويل المصرفي والصيغ الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1.1.- ما المقصود بالتمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتمد العديد من دول العالم إلى إنشاء عدة هيئات مالية و قانونية و هيكلية من شأنها إزالة العوائق التي تقف أمام تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث كان من الضروري تأطير و تنظيم هذا القطاع في التنمية الاقتصادية وهنا تظهر حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل لكن تختلف حاجتها للتمويل باختلاف المرحلة التي تمر بها لذا تعتبر مشكلة التمويل أهم وابرز المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التي تظهر بعد الانطلاق في نشاطها حيث يقوم البنك بموجها بتقديم قروض للمؤسسات لسد حاجاتها التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى التحفظ والحذر الكبير من طرف البنوك في منح الائتمان لهذه المؤسسات، ويأخذ التمويل المصرفي عدة أشكال مختلفة يمكن تصنيفه حسب المدة الزمنية أو حسب طبيعة التمويل في حد ذاته.

2.1- العوامل المستقرة لهيكل التمويل في المؤسسة:

أ- فرضيات تحليل مخاطر التمويل: من أجل تغطية أساليب التمويل الحديث للبنوك بإدراج مفهوم المخاطرة على ذلك أثرتنا

يكون هذا المبحث لدراسة تقنية اثر الرافعة المالية و كيفية عملها ومدى صلاحيتها كنظرية لتفسير اختيار الهياكل التمويلية

للمؤسسة. إن أثر الرافعة المالية يفسر معدل مردودية الأموال الخاصة بدلالة معدل مردودية الأصول الاقتصادية و تكلفة

الدين. مهما يكن من أمر فإن موضوع المخاطر في منح القروض البنكية يعبر عن صميم العمليات التي تقدمها البنوك، والتي

ما فتأت أن تتطور مع التطور التاريخي لنشاط البنك، وبالتالي فإن معالجة الأسباب التي تضع البنوك موضع الخطر في تحصيل مستحقاته من المؤسسة تتم من خلال عنصرين أساسيين:

- مدى قدرة انتماء المؤسسة (المقترضة) إلى القطاع الاقتصادي والتكيف مع متطلبات السوق؛
- ضعف قدرة البنك على تمييز درجة الخطر الذي يصاحب القرض من حيث مدة الاسترجاع وطبيعة النشاط (هل موجه للاستغلال، الاستثمار)، . وأما العناصر المسببة للمخاطرة في منح القروض البنكية فتتمحور حول عدم تطابق المعلومات بين المؤسسة والبنك (عدم تماثل المعلومات Risk Asymmetric Information)
- عدم التزام المؤسسة بأخلاقيات عقد الاتفاق مع القرض البنكي Moral H.
- عدم استخدام الأسلوب التقديري المناسب في معالجة القروض (التحليل الشبكي، التنقيطي . إضافة إلى عوامل خارجية مرتبطة بالوضعية الاقتصادية والسياسية والثقافية تؤثر على نشاط البنك والمؤسسة على حد سواء . إن الاهتمام بدراسة أساليب معالجة المخاطر تمويل المؤسسات يعتبر بالضرورة أساس لتعريف القرض من زوايا متعددة:
- اعتبار القرض البنكي وسيلة لزيادة الثقة والوفاء ورفع درجة الملاءة والمردودية.
- القرض البنكي وسيلة تمويلية تنطوي على مخاطر مقابل خدمات مقدمة تستحق احتساب تكلفة الإقراض.
- المخاطرة كنسبة مئوية قد تكون جزئية أو كلية في قرض بنكي محدد.

ب- تبني أسلوب الرافعة المالية لتجنب الخطر:

فالديون البنكية يمكن لها أن ترفع من مردودية الأموال الخاصة للمؤسسة دون أن تغير من المردودية الاقتصادية، لكن الفرضية الأساسية لهذه الآلية، تحقق جدلية أن المردودية المالية ترفع عندما تزيد المؤسسة من مديونيتها، هو أنه يجب أن تكون المردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الاستدانة، وفي خلاف ذلك، أي عندما تستدين المؤسسة بمعدل تكلفة (فائدة) أعلى من المردودية التي يمكن أن تحصل عليها من استثمار الأموال المقترضة، يكون هناك عجز سيحمل على مردودية الأموال الخاصة، لأن النتيجة تنخفض وتصبح مردودية الأموال الخاصة أقل من المردودية الاقتصادية.⁽¹⁾

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \text{المردودية الاقتصادية} + (\text{المردودية الاقتصادية} - \text{تكلفة المديونية}) * \text{المديونية الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

يمكن البرهنة على هذه العلاقة بسهولة باستخدام المعادلات المحاسبية التالية:

- المديونية الصافية + الأموال الخاصة = الأصول الاقتصادية
- نتيجة الاستغلال بعد الضريبة - التكاليف المالية بعد الضريبة = النتيجة الصافية
- النتيجة الصافية / الأموال الخاصة = مردودية الأموال الخاصة
- نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية = المردودية الاقتصادية

3.1- إشكالية تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قد يبدو بأن تعريف العمل الصغير هو قضية بسيطة، إلا أنها ليست كذلك، فالعلماء و كذلك الحكومات تختلف في تعريفها للعمل الصغير وهذا راجع لسببين:⁽²⁾

الأول يتمثل في صعوبة تحديد مؤشرا واحدا لقياس حجم أية منظمة، فهناك عدة مؤشرات لتقدير الحجم، كل يتناول جانبا مختلفا لوضع أية منظمة و عمل، مثلا عدد العاملين، حجم المبيعات، مبلغ رأس المال، الموجودات و الأصول والحصة السوقية . كما أع العلاقة بين هذه المؤشرات معقدة، بحيث يصعب اعتماد أحدها كمؤشر للحجم، أما السبب الثاني فيتمثل في اختلاف اهتمام كل من علماء الإدارة والاقتصاد (والحكومات) بالأعمال الصغيرة، و هو اختلاف ينعكس على تعريفهم لها.

وريم هذا الاختلاف في تحديد تعريف موحد سواء بين مختلف البلدان أو في البلد الواحد، كوع النشاط الاقتصادي يختلف من قطاع إلى آخر، و ريم صعوبة تحديد مفهوم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أع هناك شبه إجماع حول جملة من المعايير يمكن الاستناد إليها عند محاولة تعريف هذه المؤسسات.

أ -المعايير الكمية :باستنادنا إلى هذه المعايير في تحديد ماهية (م ص و م) ، لابد من الوقوف على أهمها والخاصة بتحديد الحجم، حيث يمكن تقسيمها إلى:

مؤشرات اقتصادية وتقنية تشمل: عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، حجم الطاقة المستعملة، التركيب العضوي لرأس المال

مؤشرات نقدية و تشمل: رأس مال المستثمر، رقم الأعمال

2- الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة:

- دراسة Philippe Pouletty et, Grégoire Chertok, Pierre-Alain de Malleray عام 2009 بعنوان
Le financement des PME

وهو عبارة عن تقرير حول إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية والفوائد المنجزة من عملية التمويل والبحث في محددات السلوك المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر المردودية، الأموال الخاصة و توفر الضمانات من بين أهم دعائم الحصول على التمويل من البنوك⁽³⁾

- دراسة Ludovic Vigneron عام 2008 بعنوان

Conditions de financement de la PME et relations bancaires

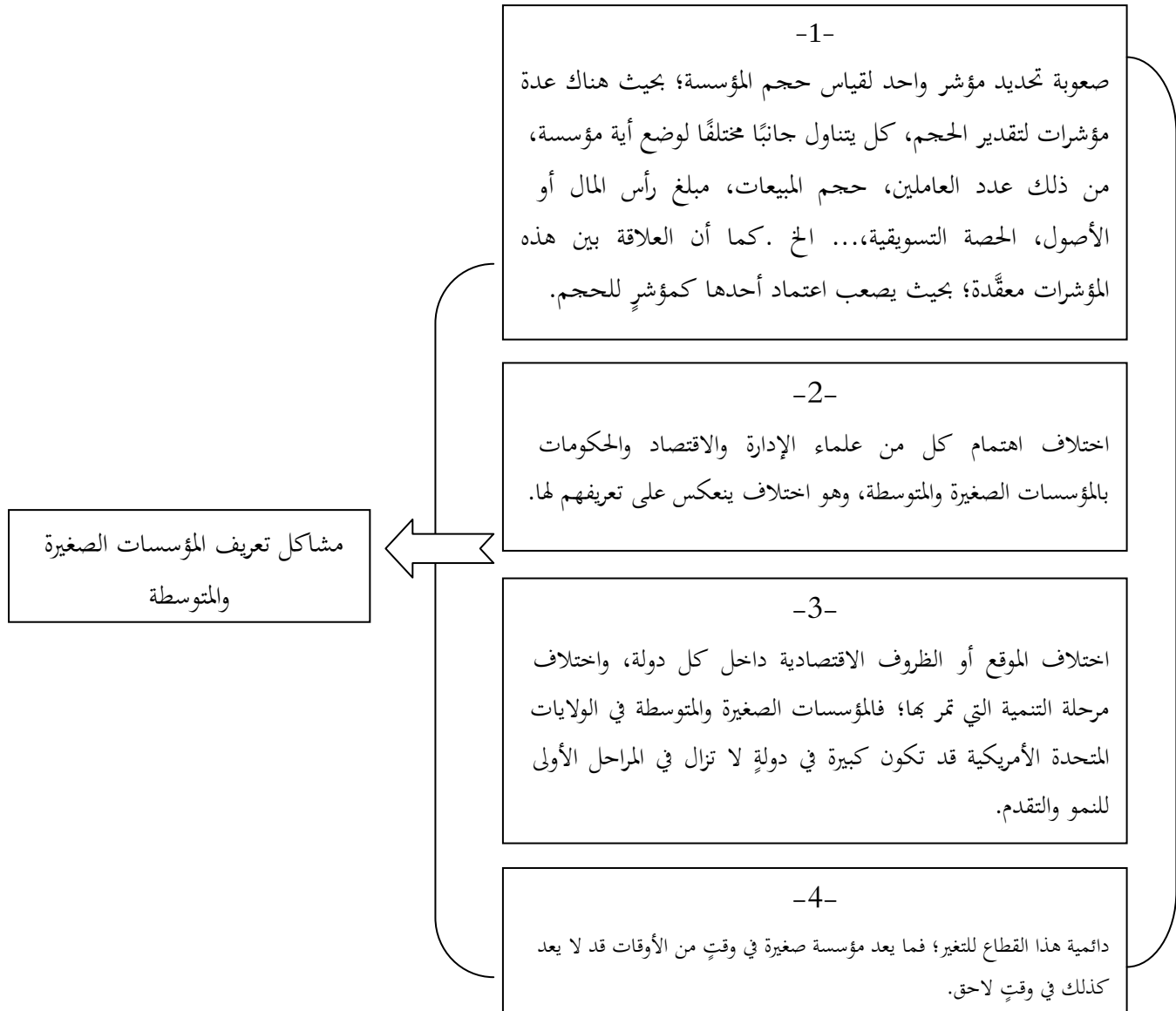
تطرق الباحث لدراسة القطاع البنكي الذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثير في نمو اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة باعتبارها مصدرا رئيسيا لتمويل المشاريع الاقتصادية والإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما مدى كفاية صيغ التمويل المصرفي المعتمدة من طرف الجهاز لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽⁴⁾

-دراسة Foliard Stephane عام 2008 بعنوان

LE FINANCEMENT BANCAIRE DES CR EATEURS DE TRES PETITES ENTREPRISES

تطرق الباحث لدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة في الدول المتقدمة قد تجاوزت الكثير من الصعوبات خاصة التمويلية وذلك بفضل ابتكار واستخدام تقنيات حديثة على مستوى البنوك بما يمكنها من التحكم في المخاطر للنهوض باقتصادياتها والمتمثل في الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية لما تتميز به من مزايا كبيرة.⁽⁵⁾

شكل رقم (1): مشكلات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسبابها



المصدر: شعيب أنشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروبية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2007-2008، ص 04.

ثانيا- مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتعدد مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تصنيف تلك المصادر إلى ثلاثة أنواع أساسية:

- **التمويل الرسمي** : وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك، وشركات التأمين، وصناديق التوفير والادخار، وأسواق رأس المال... الخ.

- **التمويل غير الرسمي** : وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، كالاقتراض من الأهل والأصدقاء، والمرابن، ومدائني الرهونات، ووكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار والائتمان... الخ. ويقدم التمويل غير الرسمي غالبا معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة.

- التمويل شبه الرسمي: وذلك من خلال الاعتماد في توفير مصادر الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤسسات التمويل الرسمية، وفي إقراضها على أساليب غير رسمية، وذلك من خلال عدة برامج أو نظم فرعية كإقراض المجموعات، والمؤسسات المالية التعاونية، وصناديق التنمية المحلية.⁽⁶⁾

1- الهياكل الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

احتلت مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة لدى السلطات الجزائرية، خاصة مع تزايد أهمية ودور هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية ومن أجل إيجاد مصادر التمويل الملائمة تم إنشاء هياكل جديدة تعمل على تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في الجوانب التشريعية والتنظيمية أو في الجوانب المالية، ومن أهم هذه الهياكل:

أ- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة Fonds de Garantie: des Crédits aux

PME(FGAR) : أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 373-02 المؤرخ في 2002/11/11 لضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتولى الصندوق ما يلي :⁽⁷⁾

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:
إنشاء المؤسسات، تحديد التجهيزات، توسيع المؤسسات.

- تسيير الموارد الموضوعة تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛

- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛

- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛

- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق

كما كلف الصندوق بالقيام بالمهام التالية:

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل.

- التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق.

- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- قيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان

الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية

المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.

ب- المؤسسات المؤهلة للاستفادة من الصندوق: يمكن لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من ضمانات

الصندوق، باستثناء بعض المؤسسات التي سنذكرها فيما بعد، حيث أن الأولوية موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي

تستثمر في مشاريع نذكر منها : تحقق قيمة مضافة معتبرة. ، تساهم في تقليص الواردات، أو في تنمية وزيادة الصادرات. ،

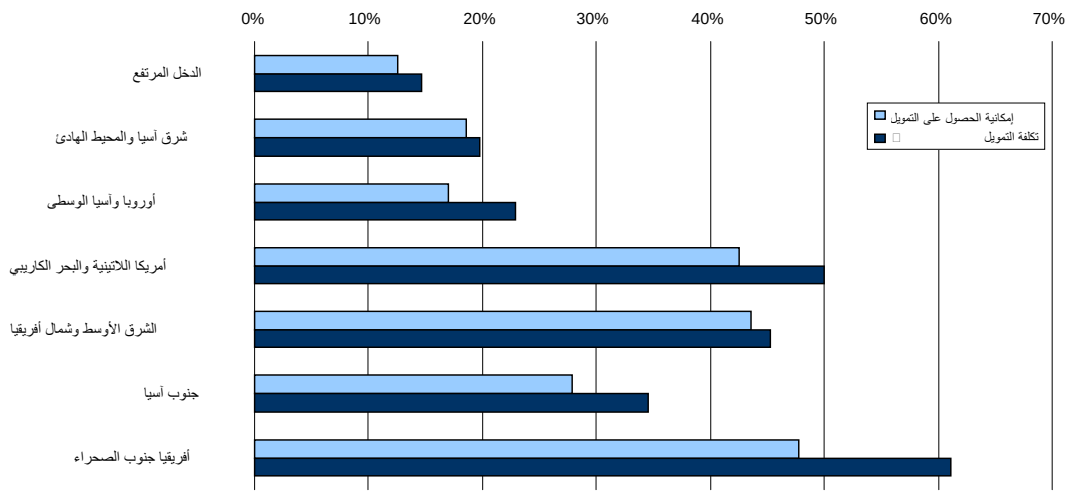
تسمح باستعمال الموارد الطبيعية المتاحة بالجزائر، مع تشجيع تحويل المواد الأولية المحلية. ، تحتاج إلى حجم تمويل يتناسب مع عدد

مناصب الشغل المستحدثة. ، تستخدم أيدي عاملة من الشباب ذوي الكفاءات، والمتخرجة من مراكز التكوين المهني أو الجامعات والمعاهد المتخصصة، كما تسمح بتطوير وإبراز الكفاءات الجديدة..، تساهم في عملية الابتكار والتطوير

ثالثا- التمويل المصرفي وتحليل مخاطر الائتمان:

يوجد قدر أكبر من بيانات الاستقصاءات الخاصة بالشركات، كما أن منظمي المشروعات في البلدان النامية كثيرا ما يذكرون انعدام إمكانية الحصول على التمويل باعتباره عقبة رئيسية أمام نمو مشروعاتهم (الشكل 2). كما تشير البيانات إلى أن أقل من 20 في المائة من الشركات الصغيرة تستخدم التمويل الخارجي، وهي نسبة تبلغ حوالي نصف نسبة الشركات الكبيرة.

شكل رقم (2): نسبة الشركات التي ذكرت أن التمويل يمثل مشكلة



Source siteresources.worldbank.org/.../Resources/.../2008066195ARar1.d...

يبين الشكل النسبة المئوية للشركات التي ذكرت أن إمكانية الحصول على التمويل أو تكلفة التمويل تمثل عقبة شديدة أو رئيسية أمام نمو الشركات. وقد أثبتت البحوث التي أجريت في الآونة الأخيرة باستخدام بيانات مفصلة ومعلومات مستمدة من استقصاءات على مستوى الشركات أن إمكانية الحصول على التمويل تؤثر إيجابيا على أداء الشركات فيما يتعلق بعدد من الأبعاد المختلفة:

إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية يمكن أن تقلل القيود المالية خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والآخرين الذين يجدون صعوبة في التمويل الذاتي، مثل الشركات الجديدة.

- الإشراف المالي يساعد الشركات القائمة على النمو إلى حجمها الأمثل عن طريق استغلال فرص الاستثمار. - إمكانية

الحصول على التمويل يمكن أن تساعد الشركات على تمويل الابتكارات في المنتجات والعمليات الإنتاجية.

- إمكانية الحصول على التمويل تمكن الشركات من اختيار أشكال التنظيم الأكثر كفاءة، مثل التأسيس، وحفاظ الأصول الأكثر كفاءة.

تعتبر إمكانية الحصول على تمويل مصرفي عادة المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي بالنسبة للشركات من جميع الأحجام. وتوحي الاتجاهات الحديثة في الإقراض التعامل بأن إدخال تحسينات على توفر المعلومات (مثلا من خلال إنشاء سجلات الائتمان) والتقدم التكنولوجي في تحليل هذه المعلومات يحتمل أن يزيدا إمكانية الحصول على التمويل بالنسبة لمؤسسات الأعمال الصغيرة. كما أن أساليب الإقراض المستند إلى الأصول، مثل التأجير وشراء الحسابات المدينة (سندات الديون)، يمكن أن تساعد الشركات

الصغيرة في الحصول على التمويل الخارجي، شريطة وجود الأطر القانونية والتنظيمية السليمة. غير أن الإقراض المستند إلى العلاقة الشخصية سيظل هاما في البيئات التي تتسم بضعف البنيات الأساسية المالية.⁽⁸⁾

الجانب التطبيقي للدراسة: محددات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولاً- التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تأتي الجزائر في المرتبة الخامسة عشر من حيث مساهمة القطاع البنكي في تمويل القطاع الخاص، نظرا لوجود العديد من العوائق التي تقف أمام حصول هذا القطاع على التمويل المناسب بالقرب من البنوك، وهو ما يترجم قلة عدد المؤسسات المستفيدة من تمويل البنوك لاستثماراتها، بينما تلعب البنوك دورا فعالا ورائدا في كل من جنوب إفريقيا، موريس، تونس، المغرب ومصر؛ حيث تفوق نسبة مساهمتها 54% من الناتج الداخلي الخام، والشكل البياني التالي يبين ضعف نسبة المؤسسات المستفيدة من خدمات البنوك في الجزائر بالمقارنة مع بعض الدول وفق لإحصائيات البنك العالمي لسنة 2010:

الانخفاض الحاد لنسبة المؤسسات التي مولت استثماراتها عن طريق الاستدانة من البنوك بالمقارنة مع نسبة تدخل البنوك في المتوسط، أين نجد هذه النسبة في حدود 23,4% والباقي يتم تمويله من مصادر خارجية أخرى كالتمويل الإيجاري، رأس المال المخاطر والأسواق المالية، في حين نجد في الجزائر تلك الأنشطة جد محصورة، وعليه كان من المفروض أن تكون النسبة الممولة من طرف البنوك كبيرة، إلا أننا نجد أنها ضعيفة جدا ولم تتعدى نسبة 8,9% في سنة 2007 وهو ما يعكس إشكالية وضغوطات التمويل في الجزائر تترجم الصعوبات في الحصول على التمويل، حيث تحتل الجزائر المرتبة 138 عالميا من حيث فرص الحصول على التمويل، حسب دراسة البنك العالمي لسنة 2010، يسيطر اللجوء إلى السحب على المكشوف لتمويل أنشطة الاستغلال من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على التمويل البنكي، والقروض متوسطة الأجل القابلة للتعبئة لدى بنك الجزائر لتمويل الاستثمارات، وترجع أسباب ضيق تشكيلة الخدمات المصرفية المقدمة لهذا النوع من المؤسسات حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى نقص الضمانات بالدرجة الأولى و عدم تلاؤمها مع طبيعة القرض المطلوب². وعلى الرغم من تلك العوائق فإن البنوك العمومية تلعب دورا فعالا في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم التمويل اللازم، وخاصة مع بداية هذه الألفية التي شهدت تركيز اهتمامات السلطات العمومية نحو ترقية هذا النوع من المؤسسات في الجزائر، والجدول التالي يوضح دور البنوك العمومية في تمويلها⁽⁸⁾.

جدول رقم (1) : حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الوحدة مليار دج

السنة	حجم القروض
2001	42
2002	68
2003	117
2004	182
المجموع	409

المصدر: العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010/2011، ص 271

من خلال الجدول يمكن أن نلاحظ تطور حجم القروض المخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك العمومية، ما يدل على التسهيلات المالية الممنوحة كما يدل على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في خلق مناصب شغل وبالتالي المساهمة في الاقتصاد الوطني. كما يمكن تقديم الجدول الذي نوضح من خلاله حجم القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفترة (2000-2004). والملاحظ أن مساهمة البنك الفلاحي للتنمية الريفية تعتبر الأكبر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو متخصص في القطاع الفلاحي. ويليه بنك القرض الشعبي الجزائري باعتباره البنك المتخصص في كل من الصناعة، والخدمات والتجارة. ثم تأتي بعدهما البنوك الأخرى. ولتوسيع المساهمة أكثر تسعى الدولة لوضع وخلق آليات جديدة تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك في آن واحد.⁽⁹⁾

جدول رقم (2) : حجم التمويل المقدم من طرف البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حجم التمويل (مليار دج)	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب العمل المستحدثة
CPA	80.4	1577
BNA	22.1	963
BEA	28.5	299
BADR	149.7	50961
BDL	8.9	460
المجموع	289.6	54260
		33384
		15343
		8350
		218985
		4730
		280792

المصدر: بن حراث حياة و وسفي رشيد، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (وكالة مستغانم)، مجلة الإستراتيجية والتنمية العدد 02 / 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، ص 54

1- مؤسسات الإقراض المتخصصة: تمنح الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحكومية منها وغير الحكومية قروض شبه مجانية وبأسعار رائدة بسيطة وبدون ضمانات، وعلى الرغم من أهمية هذه المؤسسات والهيئات من مساهمتها محدودة وتحكمها إجراءات بيروقراطية كبيرة خاصة في بلدان العالم الثالث، 20 وأهم هذه الهيئات والمؤسسات في الجزائر نذكر ما يلي:

* **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):** تهدف إلى تزويد قطاع المؤسسات و م بآلية قادرة على تنفيذ السياسة الحكومية في مجال تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة ومراقبة المؤسسات في مسار تحديثها في خضم الظرف الدولي الذي يتميز بعمولة التبادلات و تنافس أكثر شراسة ومن أهم مهامها:

- وضع حيز التنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا البرنامج الوطني لتأهيل هذه المؤسسات.

- تقييم رعاية ونجاعة تطبيق البرامج القطاعية واقتراح التصويبات اللازمة.
- متابعة للمؤسسات م خاصة ما تعلق بالإنشاء، التوقف، تغيير النشاط.
- إنجاز دراسة الفروع والشعب وكذا إصدار المذكرات الظرفية الدولية حول الاتجاهات العمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية الابتكار التكنولوجي وتشجيع استعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتكنولوجيات للإعلام والاتصال
- جمع واستغلال ونشر المعلومة الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب : (ANSEJ) استحدثت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، وتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية تقوم بتمويل، دعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف الشباب أصحاب المشاريع، ويتم دعم الشباب بشككين من الاستثمار، يتمثل الشكل الأول في إنشاء مؤسسات مصغرة جديدة أما الشكل الثاني ويتمثل في توسيع نشاط هذه المؤسسات المصغرة كما تقوم بتمويل حسب الصيغ التالية: (10)

-تمويل الثنائي: في هذه الصيغة تكمن المساهمة المالية للشباب أو الشباب أصحاب المشاريع بقرض بدون رائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

-التمويل الثلاثي: في هذه الصيغة تكمن المساهمة المالية للشباب أو الشباب أصحاب المشاريع بقرض بدون رائدة تمنحه الوكالة وبقرض بنكي يخفض جزءه من فوائد من طرف الوكالة.

*الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) : ويهدف إلى التخلص من البطالة عن طريق مساعدة البطالين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة ويمكن أن تصل قيمة الاستثمار إلى 5 ملايين دينار جزائري، ويمنح هذا الصندوق عدة امتيازات هي:

-مساهمة شخصية ذات قيمة منخفضة في الاستثمار والباقي يدفع عن طريق الصندوق و البنك ، وتختلف المساهمة الشخصية حسب منطقة الاستثمار.

*الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القروض على تخفيض معدلات البطالة من خلال تنفيذ التوجيهات العامة لبرامج الحكومة، في إطار عملية القروض المصغرة، الوكالة الوطنية لتسيير القروض تعمل ورق ثلاث صيغ، إبتداءً من سلفة بنكية صغيرة (السلف الغير معوضة لاقتناء المواد الأولية) إلى غاية السلف ذات الأهمية الفائقة والتي تستدعي تمويلا بنكيا.

*صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373-02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ويعتبر إنجازا حقيقيا لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونه يعالج أهم المشاكل التي تعاني منه هذه المؤسسات والمتمثلة في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية، كما أنه يندر ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثانيا- دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل الاقتصاد بعد قانون 10/90 :

1- بنك الجزائر وتمويل الاقتصاد:

من أجل إعطاء فكرة واضحة عن دور بنك الجزائر في تمويل الاقتصاد الوطني على ضوء قانون النقد والقرض ، 10/90 سنقوم بعرض دوره من خلال فترتين أساسيتين:

الفترة الأولى 1990-1993: تميزت هذه الفترة ببقاء نظام التمويل الذي كان سائدا خلال الثمانينات فبنك الجزائر لم يمارس الصلاحيات المخولة له بموجب قانون النقد والقرض كمصرف المصارف وكسلطة نقدية، حيث قدرت القروض التي قدمها لتمويل الاقتصاد بـ 46-50% من مجموع الكتلة النقدية. أما بالنسبة للخزينة العمومية فلقد سيطرت على أكبر قدر ممكن من التمويل . ففي سنة 1993 قدرت تسبيقات بنك الجزائر للخزينة العمومية بـ 90% من مجموع القروض المقدمة للاقتصاد، فالخزينة ظلت تمول عجزها عن طريق اللجوء إلى بنك الجزائر، وهذا ما يتعارض مع أحد مبادئ قانون النقد والقرض والذي ينص على ضرورة

فعالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط هيكل الاقتصاد الجزائري - دراسة تحليلية.

تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها . هذه الأوضاع جعلت السياسة النقدية المتبعة في هذه الفترة توسعية، تسعى إلى تمويل عجز الميزانية واحتياجات المؤسسات العمومية بالإضافة إلى تخصيص حجم كبير من المبالغ المالية لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية حيث عرفت هذه الفترة زيادة الكتلة النقدية بنسبة 22% بسبب التوسع المالي وزيادة الأجور ، كما شهدت هذه الفترة انخفاض الاستثمار الذي كان يحصل على التمويل من الخزينة، بسبب إجراء ضبط الميزانية. وقد شرع بنك الجزائر في نهاية 1993 بإعادة توجيه جزء كبير من إعادة تمويل المصارف التجارية نحو السوق النقدية بعيدا عن تسهيلات إعادة الخصم.⁽¹¹⁾

الفترة الثانية 1994-1999: استمر بنك الجزائر في تغطية معظم التمويل المصرفي الاقتصادي، حيث بلغ 53% من مجموع الكتلة النقدية في عام 1993. لكن ابتداء من عام 1996 إلى غاية 1998 انخفض تمويل بنك الجزائر للاقتصاد وانتقل من 421.6 مليار دينار إلى 325 مليار دينار فأصبح لا يمثل سوى 25% من الكتلة النقدية . ويعود هذا التراجع إلى:

- إتباع سياسة ميزانية قائمة على تقييد الطلب والحد من توسع نفقات التجهيز والتسيير للدولة من أجل إعطاء مجال للمصارف في تمويل الاقتصاد؛

- السياسة النقدية كانت في نفس اتجاه السياسة الميزانية بتقييد عرض النقود؛ فالسياسة النقدية خلال هذه الفترة تميزت بالصرامة بسبب الاتجاه الحاد الرامي إلى التحكم في التضخم (6.9% في نهاية جوان 1997 مقابل 21.3% في نهاية جوان 1996) ودعم استقرار أسعار الصرف، وبالتالي عرفت السيولة انخفاضا من 49% في ديسمبر 1993 إلى 6% في سنة 1997 وهذا ما يؤكد أن السياسة النقدية الجديدة أعطت نوعا ما فعالية، واسترجع بنك الجزائر صلاحيته في التحكم فيها من خلال القرار القاضي بتخفيض معدل إعادة الخصم من نسبة 9.5 % إلى 8.5 % في سبتمبر 1999. وحسب بنك الجزائر فإن هذا القرار جاء تبعا لبوادر الانفراج التي ميزت الثلاثي الثالث من سنة 1999 مثل تباطؤ وتيرة التوسع النقدي والتحكم في التضخم . غير أن انخفاض معدل إعادة الخصم يبقى غير كاف ليعادل نسب الفوائد، وبالتالي لا يحث البنوك على التدخل أكثر في ميدان الاستثمار. من خلال تقييم نتائج الوضعية النقدية والمالية لعام 1999 يمكن أن نقول بأن بوادر إنعاش النمو الاقتصادي بدأت تلوح في الأفق منذ أن قررت الجزائر تطبيق برامج التصحيح الهيكلي الذي يدعو إلى محاربة التضخم تحقيق استقرار الأسعار (الاستقرار الاقتصادي). ففي إطار هذا البرنامج صندوق النقد الدولي أصبح يتدخل في السياسة النقدية والمالية للبلد المدين فهو يفرض تقليص التسبيقات المقدمة من طرف بنك الجزائر لصالح الخزينة العمومية كما يفرض على هذه الأخيرة إعادة الأموال إلى بنك الجزائر قبل نهاية السنة المالية . وفيما يلي جدول يوضح تطور تمويل بنك الجزائر للاقتصاد خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-1998.⁽¹²⁾

جدول رقم (3) : تمويل الاقتصاد من طرف بنك الجزائر.

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1995	1996	1997
تمويل بنك الجزائر	164.6	209	241.1	303.2	296.7	164.6	209	241.1	303.2
تسيقات للخزينة	98.9	100.6	162.8	273.8	246.3	98.9	100.6	162.8	237.8
قروض المصارف	65.7	108.4	78.3	29.4	50.4	65.7	108.4	78.3	29.4
تمويل بنك الجزائر للكتلة النقدية	48%	50%	46%	47%	40%	53%	47%	36%	25%

المصدر: جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر - ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2004/2005، ص، ص 110-111

2- لقطاع المصرفي والظروف الاقتصادية:

أ- معدلات الفائدة وأثرها على الودائع المصرفية:

أكدت العديد من الدراسات والتحليلات إلى وجود علاقة مباشرة بين معدل الفائدة ومستوى الادخار المصرفي، والشواهد المصرفية توحى بزيادة الطلب على الودائع المصرفية مع زيادة معدلات الفائدة الحقيقية خصوصا عندما تصبح معدلات الفائدة إيجابية، وتكون معدلات الفائدة موحية إذا كانت أكبر من معدل التضخم، وحتى يكون لمعدل الفائدة دور مؤثر في تخفيض المدخرات فالأمر يتطلب تصحيح الاختلالات بين معدل الفائدة المعلن ومعدل الفائدة الحقيقي الذي يعكس الظروف النقدية والاقتصادية للبلاد.

أما في الجزائر فمعدل الفائدة لم يعبر عن الحقيقة الاقتصادية طوال سنين، وقد جعلت منه معدلات التضخم معدلا سالبًا، وعليه فلا يعبر معدل الفائدة في الاقتصاد الجزائري المقابل للتخلي عن النقود في الحاضر للحصول على أكثر منها مستقبلا، ولا معدلا مغريا للمقرضين، وإنما يمثل أداة إدارية لا غير، كما أنه من بين أهداف البنك المركزي المحافظة على الاستقرار النقدي والاقتصادي، فيقوم بتنظيم كمية الائتمان ونوعيته عن طريق معدلات إعادة التمويل وإعادة الخصم ليتجاوب مع احتياجات التنمية الاقتصادية، ويراقب البنوك بما يضمن سلامة النظام البنكي، وكل هذا للتأثير على أداء البنوك.⁽¹³⁾

ب- أثر التضخم والمديونية على حجم الودائع والائتمان :

إن مما يترتب على التضخم انخفاض القوة الشرائية للعملة، ولا يعتبر ذلك مؤشرا حقيقيا على مدى كفاءة البنوك في جذب المدخرات، فالتضخم وما يسببه من تدهور في القوة الشرائية يخلق جوًا نفسيا يساعد على زيادة الاستهلاك، مما يضعف رغبة الفرد في الادخار بشكل عام، ويفقد اتجاهه نحو الأوعية الادخارية كما أكدته بعض الدراسات، وعلى نقيض من ذلك يؤكد البعض على أن التضخم وتوقعات ارتفاع معدلاته إنما يؤدي إلى زيادة المدخرات وزيادة الطلب على الأوعية الادخارية والمصرفية ويسمى بالادخار الوقائي، وعموما فإن للتضخم أثرا في زيادة الطلب على الودائع المصرفية، حيث ثبت من دراسة تحليلية أن زيادة معدلات التضخم في أوروبا بنسبة 10% أدى إلى زيادة معدلات الادخار من قبل الأفراد بنسبة 5%، ويظهر في الجزائر أن لها أثرا سلبيا على حركة الإيداع، حيث الارتفاع فيها حتى سنة 1994 أدى إلى تراجع الودائع، ثم لما انخفض التضخم سجلنا زيادة في حركة الودائع. أما بالنسبة للمديونية، فإنه كلما زادت إنتاجية وإنتاج الاقتصاد الوطني ينعكس ذلك على درجة سيولته و العكس، فالاعتماد على العالم الخارجي يخفّض من درجة سيولة الاقتصاد ويؤدي إلى تسرب جزء كبير من فائضه إلى خارج الجهاز المصرفي وخارج الاقتصاد في صورة سداد للأقساط والوفاء بالواردات، مما أثر سلبا على الإيداع والائتمان.⁽¹⁴⁾

ثالثا- الآليات والهياكل الداعمة التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- بدائل مقترحة:-

1- الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة، التوظيف Sofinance : التي تأسست بتاريخ 2002/01/09 ونسبة مساهمتها في التمويل لا تتعدى 35% من رأس مال الشركة كحد أقصى وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول الأخرى، وهي كذلك لا تغطي كل الأنشطة، بل انحصرت مجال عملها في الصناعات التحويلية للمنتجات الغذائية وتخزين المنتجات ومواد التغليف وصناعة الألبسة وهذا يعني الاهتمام بالصناعات التحويلية وهو نشاط ضئيل المخاطر إذا ما قورن بالأنشطة الأخرى. لهذا تعتبر الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف حديثة النشأة مقارنة بالمالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة.⁽¹⁵⁾

2-المغربية للاستثمار Maghrebinvest: وهي أحدث مؤسسة رأسمال استثماري من حيث تاريخ الإنشاء، وهي إحدى مؤسسات المجموعة Integra Partners الفرع المتخصص في رأس المال الاستثماري، والذي يسير ثمانية صناديق استثمار موجهة لشمال، وسط وغرب إفريقيا. المغربية للاستثمار هي هيكل تسيير لآخر صناديق المجموعة: الصندوق المغاربي للحصص الخاصة (MPEFII) الذي أطلق رسميا في الجزائر.⁽¹⁶⁾ وهي متخصصة في عمليات تمويل أعلى الميزانية (رأس المال الاستثماري) لحساب مستثمرين مؤسساتيين، أي أنها تقوم باستخدام الأموال الخاصة وشبه الخاصة لتمويل مختلف مراحل نمو المنشآت الخاصة. إضافة إلى ذلك تقوم بتسيير الأصول وعمليات الوساطة في البورصة، ولا ينحصر مجال تدخلها في المستوى الوطني بل يتعداه ليشمل كل من تونس والمغرب:⁽¹⁷⁾

3-مؤسسة FINALEP: تأسست سنة 1991 كأول مؤسسة في الجزائر بأربعة مساهمين وهم:

- بنك التنمية المحلية BDL ب 40 %.
- الصندوق الفرنسي للتنمية CFD ب 28.74 %.
- القرض الشعبي الجزائري CPA ب 20 %.
- البنك الأوروبي للاستثمار BEI ب 11.26 %.

-تقييم نشاط شركات رأس مال المخاطر في الجزائر:

إن نشاط رأس مال في الجزائر جد حديث وضعيف ومحدود جدا، حيث لا تتعدى نسبة مساهمة Sofinance في التمويل نسبة 35% من رأسمال الشركة كحد أقصى وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول المتقدمة، وكل أنشطتها لا تتطلب مخاطرة كبيرة وفيما يلي نقدم بعض الإحصائيات المالية الخاصة بنشاط شركة Sofinance:⁽¹⁸⁾

جدول رقم (4): حول الاستثمارات

العناصر	2012	2013	2014
مساهمة رأس المال (دج)	622 000	795 626	1 195 626
القرض الائتماني (دج)	3 505 000	4 273 328	4 182 943

Source : www.sofinance.dz

4- التمويل الإسلامي كبديل مستحدث للوقاية من المخاطر الائتمانية والأزمات المالية :

توقع اقتصاديون أن يرتفع حجم أصول التمويل الإسلامي إلى أربعة تريليونات دولار خلال العشر سنوات المقبلة، وذلك رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية على العديد من المؤسسات المالية، وما أفرزته هذه الأزمة من نقص كبير على مستوى السيولة. كما اعتبروا أن سوق التمويل الإسلامي عموما عرفت نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وأن هذا النمو سيزداد في السنوات القادمة نتيجة الإقبال المتنامي على المؤسسات المالية الإسلامية كأداة تمويلية جديدة أثبتت حضورها في السوق العالمية وقدرتها على حماية المستثمرين من أي مخاطر محتملة.

أكد الخبراء الاقتصاديين في مركز دبي المالي العالمي، أن سبب نمو المصرفية الإسلامية يرجع إلى عوامل عدة، أهمها: النمو القوي في اقتصاديات دول الخليج والدول الناشئة في آسيا، والنمو السكاني، وزيادة شريحة الشباب، وتحول المستثمرين إلى التمويل الإسلامي في الدول الإسلامية بسبب الصحوة الدينية، بالإضافة إلى ظهور منتجات مبتكرة أوجدتها المصرفية الإسلامية، مثل:

الإجارة والتوريق والصكوك والتكافل، وتوقع أن ينمو التمويل الإسلامي بسرعة خلال السنوات المقبلة ليصل إلى أربعة تريليونات دولار خلال العقد المقبل، أي أنه سيتضاعف أربع مرات من حجمه الحالي الذي يبلغ تريليون دولار.

ويتوقع أن تستفيد الصيرفة الإسلامية من نمو العديد من المشاريع الضخمة التي ستعرفها المناطق الحاضنة لمؤسسات التمويل الإسلامي، مما سيزيد من حظوظها التوسعية، حيث من المتوقع أن تستفيد من مشاريع في دول الخليج تقدر بـ 1.8 تريليون دولار، وهي مشاريع خاصة بالبنية التحتية، والمساكن والصحة والتعليم.

ورغم هذه التوقعات إلا أن هناك تحديات ستواجه الصيرفة الإسلامية أبرزها: نقص المعايير وغياب التنظيمات والحاجة إلى الخلق والابتكار ومخاطر إدارة السيولة ونقص المحترفين والمهنيين والخبرة، بالإضافة إلى عدم توافر البيانات والإحصائيات التي تتعلق بأداء الصيرفة الإسلامية.

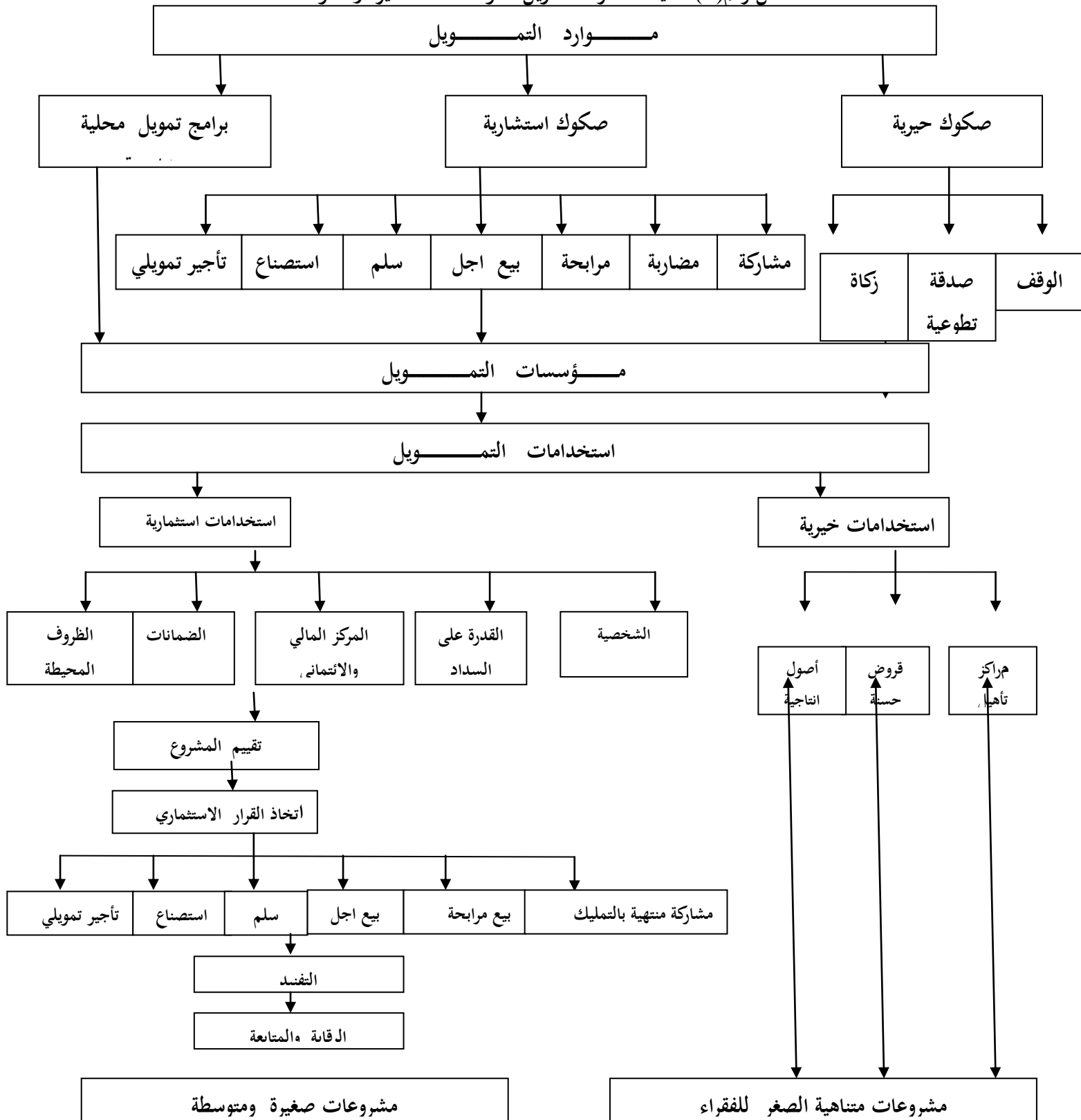
كما أكد العديد من الخبراء في التمويل الإسلامي فتوقع ارتفاع أصول الصيرفة الإسلامية والاستثمارات والتمويل والصكوك عن طريق المؤسسات المالية الإسلامية التي تشمل البنوك الإسلامية وشركات التأمين وشركات الاستثمار وصناديق الاستثمار الإسلامية خلال السنوات الخمس القادمة ستزيد إلى ما بين 5 و 10 تريليونات دولار، والسبب الأهم في ذلك الأزمة المالية العالمية التي أثبتت فشل البنية التحتية للاقتصاد الرأسمالي، والتي أثبتت أن الصيرفة الإسلامية في مأمن، مما خلق توجهها عالمياً نحو الاقتصاد الإسلامي.

وعن التحديات التي سيفرضها هذا الارتفاع في حجم الصيرفة الإسلامية : "ولكن هذا الحجم الضخم يحتاج من جميع المؤسسات المالية الإسلامية من إدارات وهيئات شرعية أن تعد العدة الجيدة من خلال دراسات جادة ومراكز البحث والدراسة، فلا بد أن تقنن القوانين واللوائح المنظمة حتى نواجه هذه الضخامة".

وتأتي هذه التوقعات بالتزامن مع صدور العديد من التقارير التي أكدت ارتفاع سوق التمويل الإسلامي، من ذلك التقرير الذي أصدرته (خدمات المصارف الإسلامية في لندن) بالتعاون مع مجلة "ذي بانكرز"، والذي قدر أن سوق الخدمات الإسلامية في العالم قد ارتفعت بنسبة 37% من 531 مليار دولار في نهاية عام 2006 إلى 729 مليار دولار في نهاية 2007، لكنها - بحسب نفس التقرير - واجهت مأزق عدم النمو في عام 2008 بسبب الأزمة المالية الدولية، كما أن قيمة إصدارات الصكوك تراجعت 50%، في حين تأثرت الأوراق المالية التي تصدرها المصارف الإسلامية بما يجري في الأسواق المالية العالمية.

وقد انطلقت حركة التمويل الإسلامي في عام 1963م، حيث بدأت تظهر في الأول كمفاهيم جديدة في السوق المالية، مثل مفهوم المشاركة المالية مع إمكانية الربح والخسارة، ومفهوم المراجعة وغيرها. وسرعان ما تطورت إلى مؤسسات مالية قائمة تعمل وفق قوانين وقواعد الشريعة الإسلامية، كما انتشرت هذه الصناعة وترسخت في العديد من البلدان مثل: دول الخليج، وماليزيا، وبريطانيا، وهونغ كونغ، واليابان، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا.⁽¹⁹⁾

شكل رقم (3): آليات مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: أشرف محمد دوابه، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، مجلة البحوث الإدارية، العدد 24/2006،

القاهرة ، ض 35

الخلاصة:

تعتبر إمكانية الحصول على تمويل مصرفي عادة المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويبرز الدور الذي يقدمه الجهاز المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال الائتمان الذي يقدمه لتمويل تكوين رأس المال، وهذا لن يتأتى إلا من خلال ظهور القدرة العالية للمصارف على خلق ائتمان يفوق ما لديها من احتياطات نقدية . لقد أصبحت الدولة في الآونة الأخيرة تهتم بالتمويل المصرفي من خلال إدخال العديد من الإصلاحات على الجهاز المصرفي بما يخدم مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن خلال ما تكرسه الدولة من آليات وهياكل وإجراءات خدمة لتوفير التمويل، حيث ترسم البنوك سياسات إقراضية لجعل استخدام الأموال استخداما اقتصاديا في تعاملها مع عملائها لتمويل مشاريعها الاستثمارية على مصادر عديدة يمكن تصنيفها إلى المصادر التقليدية قصيرة الأجل و طويلة الأجل وفق الشروط والمعايير التي يفرضها البنوك على الرغم من ذلك يعاني كل من المؤسسات والبنوك من مشاكل متضاربة تعيق مسارهما نحو مسار التطور والنمو حيث يعد تعزيز الوصول إلى المعلومات المالية بالنسبة لهذه المؤسسات وحماية حقوقها المالية من التعرض للاستغلال بمثابة ركائز أساسية لتحسين حصول تلك المؤسسات على التمويل. ولضمان الشفافية وتحسين القرارات المستنيرة، يتعين على البنوك والوسطاء الماليين تزويد تلك المشروعات بمعلومات دقيقة وفي الوقت المناسب . ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع، تبين لنا الدور الفعال الذي التمويل المصرفي في إنعاش النشاط الاقتصادي للدولة

1- اختبار فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى :** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة، تبدو هذه الأهمية بوضوح من خلالها مساهمتها في تطور اقتصاديات الدول، من خلال تنشيط الاقتصاد القومي وتحقيق التطور الهيكلي والتقدم والمساهمة في الابتكارات التكنولوجية، بالإضافة إلى دورها في امتصاص البطالة، لذا فإن تحسين ميكانيزمات التمويل وإمدادها برؤوس أموال كبيرة من شأنه المساهمة في زيادة الصادرات، وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، أي التأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي بالإيجاب مما يؤدي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى

- **الفرضية الثانية:** أن تفعيل برامج تأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نظرا لمساهمتها في إنتاج القيمة المضافة والعمالة ومن ثم ي تحسين الوزن النسبي للدولة على المستوى الدولي من خلال دورها في رفع الصادرات والانفتاح على الاقتصاديات الدولية لذا يتطلب الأمر إصلاح المنظومة المصرفية وتحسين العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية والمصارف، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: على الرغم من دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، إلا أن معظمها في الجزائر لازالت تعاني من عقبات في التمويل ونظرا لأهمية التمويل لتلك المؤسسات في الجزائر تعتبر عملية اتخاذ قراراته ذو أهمية كبيرة بالنسبة للبنك، لذلك وجب على متخذي القرار في المؤسسات خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنها لما يتناسب وتحقيق أهداف المؤسسة . والحفاظ على سيولة المؤسسة من خطر الإفلاس ولهذا استوجب على للبنوك الممولة حتى تسترد أموالها في فترات مناسبة دون تحمل أي مخاطرة يتطلب الأمر دراسة الجدوى وتوفير المعلومات والضمانات الكافية لمنح القروض أيضا تحديد مردودية هذه المشاريع، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة

2- نتائج الدراسة:

- على الرغم من تنوع مصادر التمويل، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازلت تعاني من مشكل التمويل الذي يعتبر من أكبر المشاكل التي تواجهها هذا المؤسسات سواء عند التأسيس أو عند التوسع
- مازال النظام المصرفي الجزائري يعاني من العديد من الاختلال الهيكلي رغم التطورات التي شهدتها حيث مازالت البنوك لم تلعب الدور الحقيقي في الوساطة المالية .
- ارتفاع معدل الفائدة على القروض وخاصة عندما تكون فترة القرض قصيرة ولا تتناسب مع قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- توصيات الدراسة:

- التوجه نحو إعادة النظر في هيكل أسعار الفائدة المتعلقة باقتراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الأولوية الإستراتيجية
- العمل على ربط نشاط البنوك بعمليات تجارية بعيدة عن المخاطر وسريعة العائد.
- الحد من تحمل المخاطر المفرطة من جانب مدراء المصارف وسيريرها من خلال العمل على توفر أنظمة رقابية داعمة تساعد على ضبط وإدارة المخاطر المصرفية
- العمل على فرض تدابير وإجراءات على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطبيق مجموعة من الإجراءات التصحيحية وذلك عند انتهاك أو الإخلال بأحكام القوانين المصارف.
- توصي الدراسة بأهمية دمج بعض المصارف مع بعضها البعض أو دمجها مع مصارف إسلامية خارجية حتى تكون قادرة على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الأجل الطويل وبالتالي تسهم في عملية التنمية الاقتصادية.
- العمل على إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وعصرنة منظومة الإعلام والدفع لتحسين الخدمات المصرفي تقديم خدمات مصرفية جديدة تتماشى مع متطلبات العولمة.

الهوامش والإحالات:

- (1) - عقيل نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2014/2015، ص 37
- (2) - قشيدة صورا، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة الشراكة الجزائرية الأوربية للمساهمات - فياليب - مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03/2011-2012، ص 20
- (3) - Grégoire Chertok, Pierre-Alain de Malleray et Philippe Pouletty , Le financement des PME, La Documentation française. Paris, 2009
- (4) - Ludovic Vigneron. Conditions de financement de la PME et relations bancaires. Sciences de l'Homme et Société'. Université du Droit et de la Santé - Lille II, France 2008.
- (5) - Foliard Stephane , LE FINANCEMENT BANCAIRE DES CREATEURS DE TRES PETITES ENTREPRISES , sciences de l'Homme et Société'. Université Jean Moulin - Lyon III, France 2008.
- (6) - أشرف محمد دواب، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة البحوث الإدارية، العدد 2006/24، جامعة القاهرة مصر، ص 6
- (7) - محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد 04 /2006 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ص 126

(8) - siteresources.worldbank.org/.../Resources/.../2008066195ARar1.d...

(8) - العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة الجزائر، 2011/2010، ص 269

(9) - بن حراث حياة و وسفي رشيد، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (وكالة مستغانم)، مجلة الإستراتيجية والتنمية العدد 02 / 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 54

(10) - سمير هريان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر 2015/2014، ص 32-33

(11) - جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005/2004، ص 110

(12) - مرجع سابق ص 111.

(13) - مصطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي - حالة الجزائر -، مجلة الباحث العدد 2006/04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 80

(14) - مرجع سابق. ص 81

(15) - محمد سبي، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة -Finalep-، مذكرة لنيل شهادة

الماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة الجزائر 2008، ص 176

(16) - Banque d'Algérie, RAPPORT 2007 : évolution économique et monétaire en Algérie, Juillet 2008, P : 159, http://www.bank-of-algeria.dz/rapport_ba_07/rapport_07.pdf

(17) - Frédéric MASCRE, GOFFROY DUBUS, JEAN -Sébastien LANTZ, Y VAN-MICHEL EHKIRCH, PHILIPPE CROCHET, Capital Risque Et Valorisation De La Recherche, Ed AFIC, 2009, P : 241

(18) - بربيش السعيد، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة شركة Sofinance، مجلة الباحث

العدد 2007/02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، ص 12

(19) - خبايه عبدا لله و براهيم السعيد، آليات التمويل الإسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية، الملتقى الدولي حول : أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي

وبديل البنوك الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبدا لقادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة، الجزائر، ص 17